كلام ابن الصلاح على كتاب الصحاح

الشيخ عايد بن محمد التميمي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كلام ابن الصلاح على كتاب الصحاح

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣) عند الحديث على كلمة "سائر" في أول كتابه شرح مشكل الوسيط (١/١٠٨-السلام): (ولا التفات إلى قول الجوهري صاحب كتاب صحاح اللغة: سائر الناس: جميعهم. فإنَّه ممن لا يقبل ما ينفردُ به". انتهى كلام ابن الصلاح رحمه الله رحمة واسعة، وهو كلام غريب لا يعلم من سبقه به، وإنما يقتصر بعض العلماء على نقلِه عنه دون ذكر سالف له[١].

وظاهر كلام جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١) في المسائل السفرية (ص٣٥-الرسالة) موافقة ابن الصلاح وإقراره، بل أشار ابن هشام أيضا إلى أن الجوهري ليس من أئمة اللغة المعتمد عليهم. ويظهر للمتتبع حرص ابن هشام في كتبه عامة على تعقب الجوهري (كما اشتهر ذلك عنه مع أبي حيان)، بل نجد في بعضها تعقب الجوهري في أكثر مواضع ذكره وكتابه فيها؛ كما في "مغني اللبيب" و"شذور الذهب"؛ فإن غالب ذكره فيهما للتعقب والتوهيم.

وقد علل ابن هشام في المسائل السفرية كلام ابن الصلاح بقوله: (وكان علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم؛ فإنَّ زمانَه كانت اللغة فيه فسدت)؛ كذا قال ابن هشام، وتقدمة الجوهري صحاحَه ليس فيها هذا ولا ما يفيده، بل قال فيها (الصحاح ١/ ٣٣): (أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة...، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية)؛ فتأمله على مهل.

وأبو عمرو ابن الصلاح - رحمه الله - ليس ممن يقبل تفرده أو سبقه ذم كتاب الصحاح، بل أين الجوهري من أبي عمرو؟! ويعارضه تلقي أهل الفن وغيرهم كتاب الصحاح بالقبول، وابن الصلاح على علمه وفضله له أخطاء مشهورة[٢]، بل هو فيما اشتهر فيه من التأليف في علوم الحديث ليس من فرسانه ومحققيه[٣]، وابن هشام

---

(١) وقد عزاه محقق كتابي: "نزول الغيث للدماميني" (ص١٤٩، ح٧)، وكتاب "تحكيم العقول لابن أقبرس (ص١١٠، ح٢) إلى تقي الدين ابن دقيق (ت ٧٠٢). وهو خطأ منه فيهما دون شك.

(٢) وقد اشتهر النقاش حول مثال تخطئة ابن الصلاح عبارة مشتقة من كلمة "علة"، وتصويبه إياها بما هو أشد خطأ مما خطأه! وسيأتي أن عبارته المناقشة هنا إنما أتى بها في سياق مثال ادعى فيه تفرد الجوهري، وخطأه جماعة في دعواه تلك.

(٣) وأشهر من أفرد التعقبات على ابن الصلاح: علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢) في كتابه "إصلاح كتاب ابن الصلاح"، وهو مطبوع طبعات عدة.

– رحمه الله – وإن كان مقدمًا في النحو، لكنه ليس من أئمة اللغة كالجوهري، وحسبك أنه هنا قد اعتمد في تنقص الجوهري على نقل كلام ابن الصلاح، ولو كان لديه غيره وأولى منه لأتى به.

وقد رد النووي في التهذيب (١٣٢/٣) والعيني في البناية (٣٢٠/١) وابن حجر في اللسان وغيرهم على القول بانفراد الجوهري هنا في مثالنا نفسه (شرح كلمة سائر)، حتى أبو محمد ابن بري (ت ٥٨٢) لم يخطئ الجوهري هنا، بل ذكر ما يستدل به لصحة كلامه هنا؛ وهو بيت لمضرس بن ربعي.

ومن كلام العلماء في تزكية صحاح أبي نصر الجوهري: قول أبي سهل الهروي (ت ٤٣٣): "تلقت الأمة كتابه بالقبول"[٤]، وقال ابن حجر (ت ٨٥٢) في لسان الميزان (١١٦/٢): "وقد تلقى العلماء كتابه بالقبول...، ولو كان من يهم من المصنفين يترك لما سلم أحد". وقال ياقوت الحموي (ت ٦٢٦) في معجم الأدباء، (٦٥٧/٢): عليه اعتماد الناس اليوم... مع تصحيف فيه في موضع عدة، أخذها عليه المحققون، ومن ذا الذي ما ساء قط؟! ومن له الحسنى فقط؟!... وقال صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤) في مقدمة كتابه المختص ببيان أوهام الجوهري: "نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم" (ص٤٢– البشائر)[٥]: "إن صحاح الجوهري... قهر ما سواه من التصانيف، حتى خرق العادة"! وأشار الصفدي في كتابه ألحان السواجع (١٢٢/١) إلى أن صحاح الجوهري مضرب المثل من كتب اللغة في الافتخار[٦]، وقد أثنى السيوطي(ت ٩١١) في كتابه المزهر على صحاح الجوهري ونقل ثناء العلماء عليه، وقال فيه (١٠١/١): (هو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث)[٧] ، وأشار والده كمال الدين السيوطي[٨] إلى أن المحكم والصحاح والتهذيب

---

(٤) انظر: طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ١١٥/١.

(٥) وللصفدي كتاب ألفه قبل هذا، سماه: حلي النواهد على ما في الصحاح من الشواهد.

(٦) وقد اعتمده الصفدي وحده في رد دعوى لحن في كلمة؛ ردها بأن الجوهري قد قالها. (انظر: الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص٢٦٤).

(٧) مع أن ظاهر ما في كتابي السيوطي: تنوير الحوالك، ٢٢٤/١–٢٢٦ والمزهر، ١٣٦/١(عند الحديث عن عبارة هلم جرا) أن السيوطي أقر كلام ابن هشام في نقد الصحاح، لكن كلام السيوطي الصريح يقضي على ذلك الظاهر، ويحمل ما في هذه المواضع على أنه ناقل فحسب. كما أنه في كتابه الأشباه والنظائر قد نقل كلام ابن هشام الطويل في المسائل السفرية دون تعليق. ولكن قصد النقل المجرد في هذا الأخير أظهر من سابقيه، والله أعلم.

(٨) كما نقل عنه ذلك ابنه في كتابيه: الأشباه والنظائر في النحو، ٢٥١/٨–الرسالة– وهمع الهوامع، ١٢/٣–العلمية–. وقال في الهمع: (ووالدي رحمه الله كان ممن له التمكن في علوم الشرع والعربية...، أجمع على ذلك كل من شاهده).

أساس للبحث اللغوي، حتى في النفي، إذا لم توجد مادة ما فيها[٩]، وقال عبدالقادر الحسيني (ت ١٢٠٧) في فلك القاموس (ص٣١ – ٣٢ – دار الجيل): (الصحاح أصح كتاب في اللغة...، اعتمد صحاحه أئمة اللغة).

وقد عبر الخفاجي (ت ١٠٦٩) في حاشيته على البيضاوي بنقيض عبارة ابن الصلاح – وكأنه قصد ذلك – ؛ فإنه قال (٧/ ٢٥٥): (عكسه الجوهري لكنه يقبل ما تفرد به).

واعتماد العلماء على صحاح الجوهري ظاهر مشتهر، ومواضع نقلهم عنه أكثر من أن تحصر، ومن اللطائف أن مفهرس كتاب ابن الطيب الفاسي (شيخ صاحب تاج العروس): تحرير الرواية في تقرير الكفاية – تحقيق علي البواب – نبه في فهرس الأعلام، (ص ٥٢٩) إلى أنه لن يضع أرقام مواضع ذكر الجوهري في الكتاب؛ لكثرتها. مع أنه ذكر أرقام مواضع ذكر أئمة اللغة الآخرين كأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠) وغيره.

وجل ما في كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (ت ٥٨٢) – وهو أشهر متعقبي صحاح الجوهري – ليس توهيما وتخطئة، بل إضافات[١٠]، وكثير منها إضافات غير لغوية، كتسمية قائل شاهد شعري (ذكر الجوهري البيت دون تسمية قائله فيسميه ابن بري)، أو إتمام بيت اقتصر الجوهري على محل الشاهد منه، أو استشهاد للفظة بشاهد شعري لم يذكره الجوهري (وليس ذكر شواهد ألفاظه من شرطه في صحاحه أصلا)[١١].

وأخيرًا ينبغي التنبيه إلى الفرق بين اعتماد الكتاب في الأصل مع الإقرار بعدم خلوه من الأوهام، والقول بعدم اعتماد الكتاب، وبين ما يُدعى انفراد الجوهري به دعوى مجردة أو متعجلة، وما يجزم بانفراده به بعد تحقيق، وبين ما ينفرد به فينكر، وما ينفرد به ولا يعرف له منكر معتبر[١٢]. وكثير مما يُدعى فيه وهم الجوهري يقع من غيره من ناقديه أو المعتبرين عندهم مثله أو أكثر، وبعض ذلك إما نقل خاطئ عن نسخة صحاح الجوهري أو

---

(٩) وكذا قدم الهرمي(ت٧٠٢) في المحرر، ١٢٩١/٣ ذِكْر كتاب الصحاح عند حثه على التفتيش عن الأصول اللغوية.

(١٠) والجوهري أيضا قد يترك أشياء عن قصد، فهو مثلا "كثيرا ما يترك المصادر القياسية؛ لعدم الحاجة إلى ذكرها" كما يقول شهاب الدين الخفاجي(ت١٠٦٩) في شفاء الغليل، ١٨٤/٢.

(١١) ولذلك تجد الصفدي ينتقي غالبا من كتاب ابن بري مواضع التوهيم، لا غيرها مما هو إضافة فحسب وليس من باب التوهيم والتصويب.

(١٢) وانظر: بدرالدين الدماميني، نزول الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم، ص١٦٤. اعتمد الدماميني(ت٨٢٨) هنا في رد تخطئة شرح مفردة: بأن الجوهري قد ذكرها في صحاحه، ولم نر من أنكر ذلك أو تعقبه. وسبق ذكر مثالٍ رد فيه الصفدي في كتابه تصحيح التصحيف تخطئة كلمة بأن الجوهري قد ذكرها.

هو محل اجتهاد وخلاف، وليس قول المنتقِد الموهِّم دائما أولى من قول الجوهري فيها[١٣]، وربما توزع الخطأ بينهما؛ يخطئ الجوهري في بعض كلامه المنتقَد، ويخطئ مخطِّئه في بعض ما انتقده في الموضع نفسه؛ فيكون كل منهما مصيبًا في بعض مخطئًا في البعض الآخر في الموضع نفسه[١٤]، وربما انتُقد الجوهري في شيء اشترك معه في ذكره بعض منتقديه كابن هشام[١٥]. وبعض توهيماتهم إياه فيها جزم بسالبة كلية وإطلاقات يعسر إثباتها، بل قد نجد ما يفيد عكسها[١٦]، والله أعلم.

نعم إذا فُتش عن المادة تفتيشًا معتبرًا محققًا فلم توجد إلا في صحاح الجوهري فإن هذا لا شك يوقع في النفس شيئًا من تفرده بها، ولكن هذا لا يكفي للمبادرة بتخطئتها ما لم نجد منكرًا لها أو ظهور مخالفتها أصلا ما؛ لأن الجوهري في الأصل أدرى من المخطِّئ المتأخر الذي هو دونه في الاطلاع والمعرفة، وعلم اللغة في الأصل علم جمع واستيعاب للمادة، ومدخل الاجتهاد فيه أضيق من مدخله في بعض علوم العربية الأخرى كالنحو، واحتمال فوت شيء على المخطِّئ وقد أدركه الجوهري وارد جدًّا. والفرق ظاهر بين أن يكون في النفس شيء بعد هذه الحال المشروحة كلها وانتقاص الجوهري وكتابه أصلا، ونفي اعتماده جملة، والله أعلم.

---

(١٣) ومع مدح الصفدي في كتابه نفوذ السهم ص٤٣ كتاب ابن بري، وإشارته إلى أن كتابه كالتتمة لكتاب ابن بري: فإنه قد صرح بأن لدى ابن بري فيه شيئا من التعنت في تعقبه الجوهري.

(١٤) انظر مثلا: الصفدي، نفوذ السهم، ص٢٠٧.

(١٥) انظر: الجوهري، الصحاح، ٢١٣/١؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص٥٢.

(١٦) من نحو قول تقي الدين النيلي (في القرن السابع) في الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، (٣٧٨/١/٢): "ولم تسمع الأكالب من العرب، وقد ذكره الجوهري". كذا قال، ونفي ذلك مطلقا من مثله يعسر، ولذلك كان ابن يعيش(ت٦٤٣) متحفظا في عبارته؛ فقال: "ما أظنه ورد". شرح المفصل، ٧٥/٥. ثم إن ظاهر كلام بعض النحويين أنهم مسموع. (انظر: ابن الشجري، أماليه (٤٣٥/١)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، (٨/ ١١٥).